



الجامعة الإسلامية  
ALASMARYA ISLAMIC UNIVERSITY



# الأطر القانونية الحاكمة للتعليم العالي في ليبيا

The legal framework governing the higher education in Libya

إبراهيم فرحات

إشراف مكتب التعاون الدولي بالجامعة

2024/01/09

# المحتويات:

1

ما المقصود بالقوانين الحاكمة للتعليم العالي

2

أهداف قوانين وتشريعات التعليم العالي

3

ابجديات الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي

2

وضع حوكمة الجامعات بين النظرية وواقع التشريعات



## ما هي الأطر القانونية الحاكمة للتعليم العالي؟



هي القوانين والتشريعات واللوائح التي تحدد سياسات الدولة في قطاع التعليم العالي، وتنظم العلاقات بين منسوبي هذا القطاع، وكذلك مع القطاعات الأخرى، بما يضمن تحقيق أهداف المجتمع بشكل عام والأهداف المرجوة من التعليم العالي بشكل خاص.

# أهداف إصدار قوانين وتشريعات التعليم العالي

ضمان تحقيق سياسات المجتمع في التعليم العالي



وضع سياسات تنظيمية وإدارية لتنظيم سير العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي



تنظيم العلاقات بين جميع الفئات من منسوبي التعليم العالي



# إصدارات القوانين

1952م - قانون رقم 5 لسنة 1952 بإصدار قانون التعليم

1955م - مرسوم بإنشاء الجامعة الليبية

1956- قرار وزارة المعارف بلائحة النظام الدراسي والتأديبي والاجتماعي لطلاب الجامعة الليبية

1970م - قانون رقم 134 لسنة 1970 بشأن التربية

1972م - قانون رقم 85 لسنة 1972 بشأن تنظيم الجامعات

1977م - قرار رقم 29 لسنة 1977 بشأن إنشاء نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي

1977م - قانون رقم 37 لسنة 1977 بشأن تنظيم الجامعات

1992م - قانون رقم 1 لسنة 1992 بشأن تنظيم التعليم العالي

2006م - قرار رقم 119 لسنة 2006 بإصدار لائحة الدراسات العليا بالداخل

2006م - قرار رقم 285 لسنة 2006 بإصدار لائحة أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بمؤسسات التعليم العالي

**2008م - قرار رقم 22 لسنة 2008 بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي**

2010م - قرار رقم 18 لسنة 2010 بشأن التعليم

**2010م - قرار رقم 501 لسنة 2010 بشأن اصدار لائحة تنظيم التعليم العالي**

2012م - قرار رقم 95 لسنة 2012 بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم العالي والبحث العلمي

2018م - قانون رقم 2 لسنة 2018 بشأن الجامعات

**2020م - قانون رقم 4 لسنة 2020 بتعديل القانون رقم 2 لسنة 2018 بشأن الجامعات**

# قانون رقم 4 لسنة 2020 بتعديل القانون رقم 2 لسنة 2018

## بشأن الجامعات

- شرع وأصدر لتنظيم الجامعات ويكون أداة السلطة التنفيذية المتمثلة في الوزارة المختصة التي تنظم التعليم العالي وتضع الخطط لتسييره وتطويره خدمةً لسياسات المجتمع وأهدافه.
- يحوي 151 مادة في 9 فصول تتعلق بإدارة التعليم العالي عموماً، وإدارة الجامعة وكلياتها، وشؤون منسوبيها من طلاب وموظفين وأعضاء هيئة تدريس
- تنص المادة 2 من القانون على أن "الجامعة هيئة علمية مستقلة أكاديمية وإداريا ومالياً، وتتبع وزارة التعليم إشرافياً، وتتولى تأهيل الكوادر والكفاءات الفنية التخصصية في فروع العلم والمعرفة المختلفة، وتسهم في وضع الخطط والمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية وتنفيذها، وتشارك في خلق بيئة داعمة؛ لتحسين نوعية الحياة في المجتمع"

# إدارة التعليم العالي في ليبيا

## المجلس الأعلى للجامعات

ينظم القانون رقم 4 لسنة 2020 التنظيم العالي من خلال المجلس الأعلى للجامعات. نصت المادة رقم 9 من القانون على أن: "ينشأ مجلس يسمى المجلس الأعلى للجامعات يتكون من:

- 1- وزير التعليم – رئيساً
  - 2- وكيل وزارة التعليم لشؤون التعليم العالي – عضواً
  - 3- رؤساء الجامعات العامة والمفتوحة ورؤساء أكاديميات الدراسات - أعضاء
  - 4- مدير المركز الوطني لضمان الجودة والاعتماد عضواً
- ويكون للمجلس أمانة سر تحدد اللائحة التنفيذية اختصاصاتها وآلية عملها"

# اختصاصات المجلس الأعلى للجامعات

المادة رقم 10 من القانون تنص على:

مع مراعاة استقلالية الجامعات، وتنوع توجيهاتها ومساراتها يختص المجلس الأعلى للجامعات بما يأتي:

1. تنسيق خطط التعليم العالي والبحث العلمي وسياساته ومؤسساته المقترحة من الجامعات بما يحقق التكامل بينها.

2. تنسيق مقترحات التشريعات المنظمة للشؤون الأكاديمية والمالية والإدارية المقدمة من مجالس الجامعات.

3. متابعة أداء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وإعداد التقارير السنوية عنها، ورصد تطورها على المستوى الداخلي والخارجي.

4. التنسيق بين هيئات التعليم العالي ومؤسساته من جهة، وهيئات التعليم ومؤسساته التابعة لوزارة التعليم من جهة أخرى؛ وذلك بهدف تحقيق التكامل معها.

5. منح الترخيص بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة في إطار الخطة العامة للتعليم العالي وفقا لضوابط التراخيص التي يضعها المجلس

6. بحث قوانين التعليم العالي وأنظمتها واقتراح تعديلها في ضوء تطور السياسات العامة في الدولة

7. إعداد الأطر العامة لترقية أعضاء هيئة التدريس وخطط الإيفاد وتأهيل الكوادر العلمية

8. إبداء الرأي فيما يعرض عليه من رئيسه أو أحد أعضائه

9. وضع برامج الدراسات العليا بالداخل ومتابعتها وتطويرها.

10. رسم السياسة الخاصة بالاستثمار في مجال التعليم العالي والبحث العلمي

# إدارة الجامعة

المادة رقم 11 من القانون تنص على:

: "يتولى إدارة الجامعة 1- مجلس الجامعة

المادة رقم 12 من القانون:

يتألف مجلس الجامعة من:

رئيس الجامعة - رئيساً

وكلاء الجامعة - وأعضاء.

مسجل عام الجامعة - عضواً.

و للمجلس دعوة كل من

أ. مدير إدارة ضمان الجودة بالجامعة فيما يتعلق بالمهام المسندة إليه.

ب. رؤساء نقابات أعضاء هيئة التدريس، والموظفين بالجامعة فيما يتعلق بشؤونهم.

ولا يكون لهم حق التصويت. ويكون للمجلس أمانة سر تحدد اختصاصاتها في اللائحة التنفيذية.

2- رئيس الجامعة

وكيل الجامعة للشؤون العلمية - عضواً.

عمداء الكليات - أعضاء.

الكاتب العام للجامعة - عضواً.

# اختصاصات مجلس الجامعة

## وفقاً للمادة رقم 13 من القانون:

مجلس الجامعة هو الجهة المختصة برسم السياسة العامة للتعليم والبحث العلمي في الجامعة، ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق أهدافها، ويختص بكامل هيئته بما يأتي:

1. إدارة أموال الجامعة واستثمارها.
2. الموافقة على مشروع ميزانية الجامعة وحسابها الختامي.
3. الإشراف على النظام العام في الجامعة.
4. اقتراح اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية والفنية للجامعة.
5. دعم البحث العلمي، واقتراح إنشاء المراكز البحثية على مستوى الجامعة.
6. وضع خطط وبرامج التشجيع أعضاء هيئة التدريس على التأليف والترجمة ونشر أعمالهم.
7. اقتراح إنشاء الكليات والأقسام العلمية وفروع المراكز البحثية بالكليات، ودمجها وإلغائها بناء على ما تقدمه مجالس الكليات والأقسام.
8. اعتماد مشاريع اللوائح الداخلية للكليات والمراكز البحثية على مستوى الجامعة بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية.
9. تحديد نظام الدراسة في الجامعة بناء على اقتراح الكليات، واعتماد البرامج والمقررات الدراسية المطلوبة على مستوى الكلية والجامعة.
10. تحديد شروط قبول الطلاب في الجامعة وسائر ما يتصل بشؤونها الجامعية، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام تأديبهم.
11. دعم برامج ضمان الجودة في الجامعة.
12. إيفاد أعضاء هيئة التدريس والمعيرين والموظفين بالجامعة في مهام علمية ودورات تدريبية، وفقاً لنظام الإيفاد المعمول به في الجامعة.
13. اعتماد الاتفاقيات العلمية والثقافية مع الجامعات والكليات والمعاهد والمراكز البحثية المناظرة في الداخل والخارج.
14. رعاية البرامج والأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية والفنية بالجامعة.
15. تشكيل لجان فنية دائمة أو مؤقتة؛ للقيام بمهام محددة.
16. وضع خطة إنشاء المباني واستكمالها، ودعم المعامل والتجهيزات والمكتبات التابعة للجامعة.
17. إنشاء المرافق الصحية الجامعية والمزارع والورش وغيرها من الوحدات ذات الطابع الخدمي والاستثماري، ووضع القواعد المنظمة لها.
18. إبداء الرأي فيما يحال إليه من موضوعات من المجلس الأعلى للجامعات.

# اللوائح التنظيمية

يقصد باللوائح تلك القرارات الإدارية التي تصدرها السلطة التنفيذية

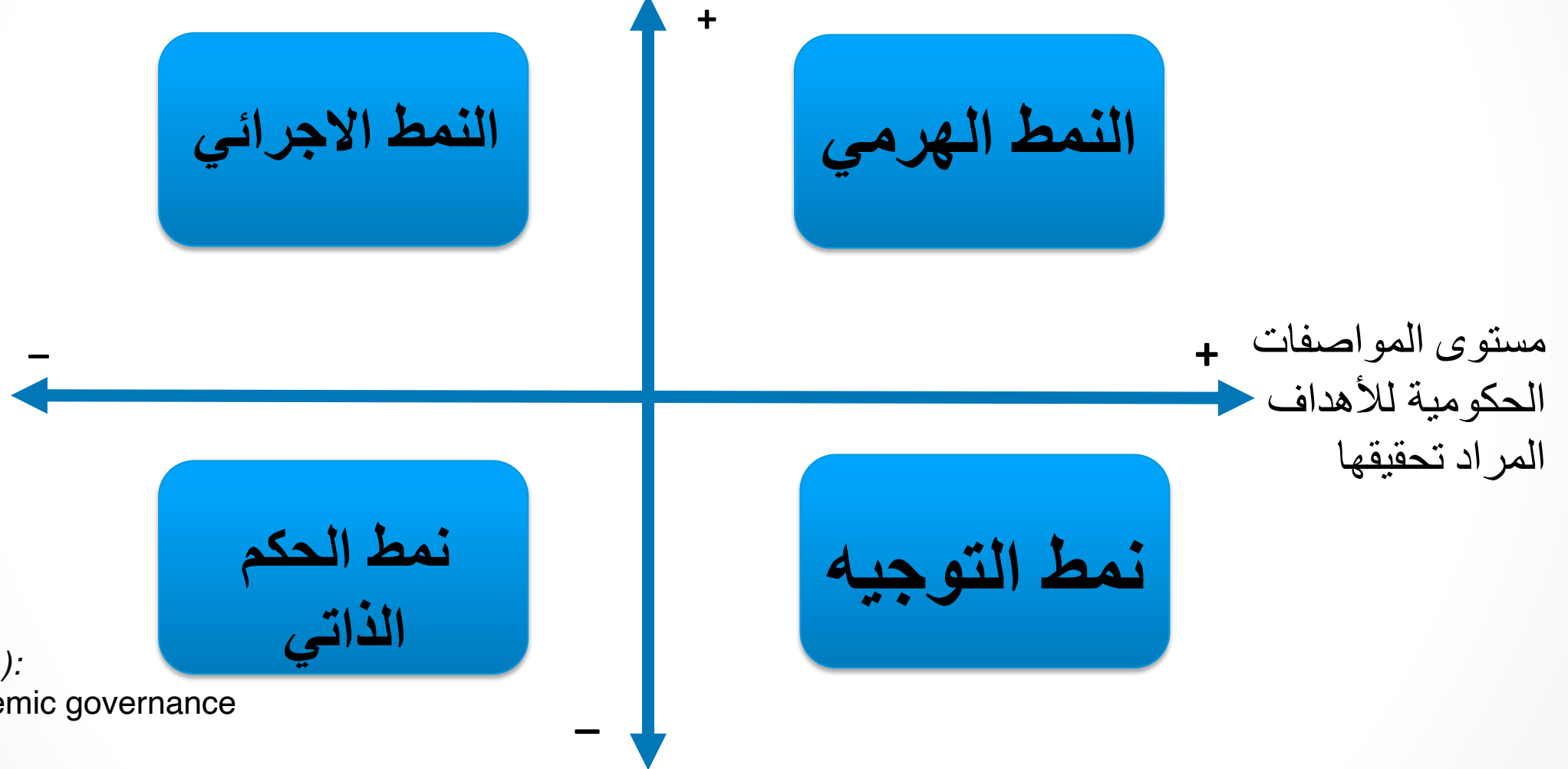


في الدولة، متمثلة في الوزارة المختصة "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي"، التي من شأنها تنظيم المؤسسات التعليمية العالي، وهي عبارة عن قواعد عامة تشريعية تعمل عمل القوانين، رغم أن

لها صيغة القرارات الإدارية لأنها تصدر عن السلطات التنفيذية والإدارية.

# أنماط الحوكمة النظامية

مستوى المواصفات الحكومية  
للسائل التي يتم استخدامها



Capano (2011):  
Types of systemic governance

## لماذا الحوكمة؟

✓ الحوكمة هي عامل رئيسي في الإنجاز الفعال لمهام المؤسسات. ويزداد هذا أهمية في فترة التحول والتغيير.

✓ لتنفيذ مهامها، يجب على الجامعات تطوير نموذج حوكمة داخلي يشمل مجتمع الجامعة المتنوع، ويؤدي إلى الهياكل والعمليات التي تدعم اتخاذ القرار الفعال والإدارة المرنة والمستدامة.



# مبادئ الحوكمة في التعليم العالي



# لماذا الحوكمة الرشيدة؟

لمعالجة أوجه القصور فيما يتعلق بما يلي:



- أداء عالي الجودة
- لوائح عمليات اتخاذ القرار
- الاستقلال الإداري والمالي والعلمي
- المعلومات والشفافية
- الرسالة الثالثة
- المساءلة والكفاءة

# دوافع تبني أنظمة الحوكمة الحديثة

من المهم تسجيل القوى الدافعة لرغبة الجامعات في تحسين كيفية مواءمة مؤسساتها مع متطلبات البيئة الخارجية. هناك العديد من المؤشرات لتحديد دوافع التغيير، وما يلي أهمها:

- ✓ الاضطرابات السياسية والتنظيمية التي تؤدي عادة إلى الضغط على تمويل التعليم العالي العام وزيادة الطلب على الكفاءة والفعالية والقيمة مقابل المال
- ✓ عولمة التعليم العالي، لا سيما من حيث المواهب البحثية وتنقل الطلاب الدوليين
- ✓ الرقمنة والتكنولوجيا الجديدة
- ✓ زيادة التوقعات الحكومية والتجارية والصناعية بأن التعليم العالي يجب أن يلعب دورًا أكبر في دفع النمو الثقافي والاقتصادي والاجتماعي
- ✓ التحولات في توقعات الطلاب من تجربتهم في التعليم العالي
- ✓ التحولات في طبيعة سوق العمل والتي بدورها تتحدى طبيعة ومحتويات الشهادات الجامعية.

# هل القوانين والتشريعات الحاكمة في ليبيا تحقق أهداف التعليم العالي؟

من المهم تسجيل القوى الدافعة لرغبة الجامعات في تحسين كيفية مواءمة مؤسساتها مع متطلبات البيئة الخارجية. هناك العديد من المؤشرات لتحديد معايير موضوعية للإجابة عن السؤال أعلاه، وما يلي أهمها:

- ✓ عولمة التعليم العالي، لا سيما من حيث المواهب البحثية وتنقل الطلاب الدوليين
- ✓ الرقمنة والتكنولوجيا الجديدة
- ✓ زيادة التوقعات الحكومية والتجارية والصناعية بأن التعليم العالي يجب أن يلعب دورًا أكبر في دفع النمو الثقافي والاقتصادي والاجتماعي
- ✓ تلبية توقعات الطلاب من تجربتهم في التعليم العالي
- ✓ التحولات في طبيعة سوق العمل والتي بدورها تتحدى طبيعة ومحتويات الشهادات الجامعية



# مثال عن نظم الحوكمة الحديثة التي تطبقها بعض الجامعات في العالم

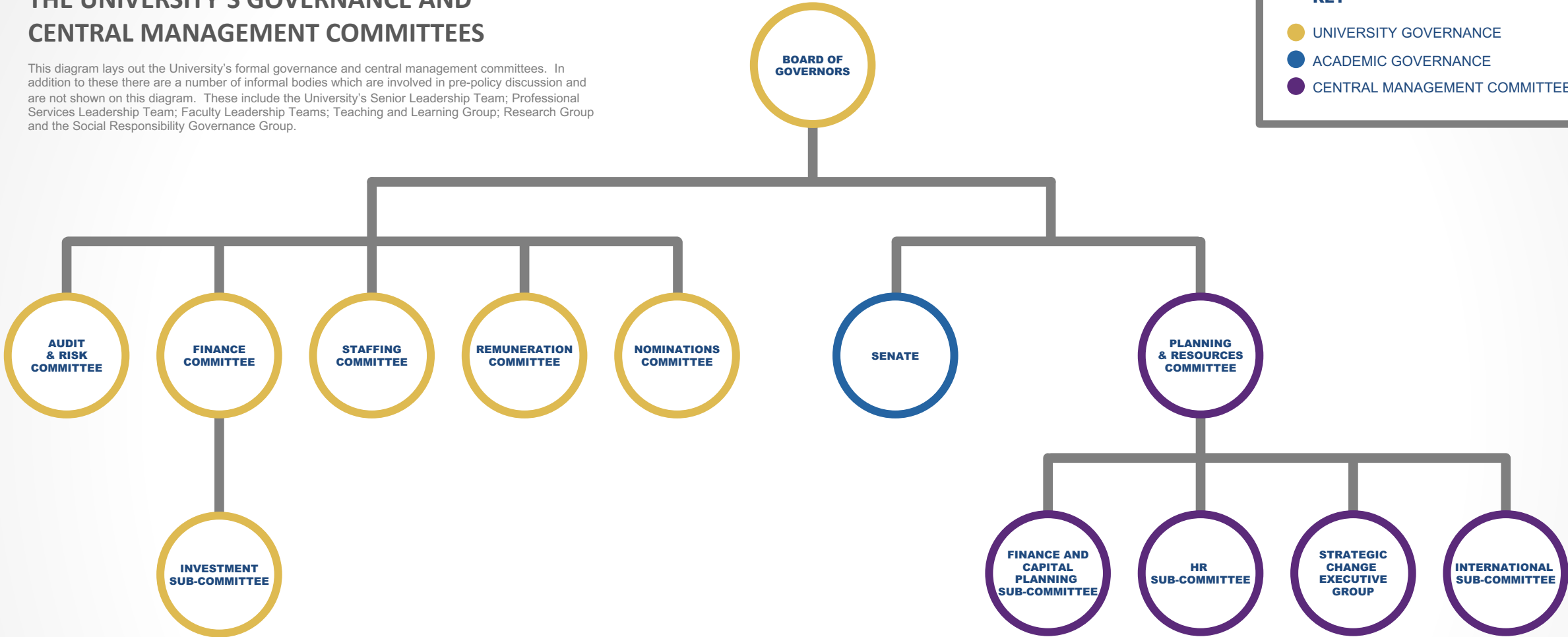


# THE UNIVERSITY'S GOVERNANCE AND CENTRAL MANAGEMENT COMMITTEES

This diagram lays out the University's formal governance and central management committees. In addition to these there are a number of informal bodies which are involved in pre-policy discussion and are not shown on this diagram. These include the University's Senior Leadership Team; Professional Services Leadership Team; Faculty Leadership Teams; Teaching and Learning Group; Research Group and the Social Responsibility Governance Group.

**KEY**

- UNIVERSITY GOVERNANCE
- ACADEMIC GOVERNANCE
- CENTRAL MANAGEMENT COMMITTEES



The Board has also established a time-limited working group to maintain governance oversight of the North Campus (ID Manchester) development-the North Campus Working Group

A number of committees and groups report through to PRC. These include the External Relations Strategy Group, Information Governance Committee, Research Compliance Committee, University of Manchester Research Institute, and University of Manchester Worldwide Board. The Health, Safety and Wellbeing Committee also reports to PRC as well as reporting periodically to the Board.

## أخيراً

- هل القوانين والتشريعات النافذة الحاكمة في ليبيا تلبى الاحتياجات والتحديات التي تواجه التعليم العالي خصوصاً، والمجتمع عموماً؟

- هل تواكب التطور في أساليب الحوكمة الحديثة للجامعات في العالم؟

## What then?



Thanks

شُكْرًا

الجامعة الإسلامية  
ALASMARYA ISLAMIC UNIVERSITY

